

Distr.: General
12 September 2022
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/49، معلومات محدثة عن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا وتقييماً مفصلاً لتنفيذ التوصيات التي قدمتها إلى الدولة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وآليات مجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات منذ عام 2018.

* تأخر تقديم هذا التقرير عن مواعده لتضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 3/49 المعتمد في 31 آذار/مارس 2022، إلى المفوضية السامية إعداد تقرير شامل عن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا يتضمن تقييماً مفصلاً لتنفيذ التوصيات المقدمة في تقاريرها السابقة، وتوصيات آليات المجلس وهيئات المعاهدات.
- 2- ويُخص الفصل الثاني حالة حقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2022، ويسلط الضوء على الأحداث الأكثر إثارة للقلق التي وثقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) من خلال تحليل وثائق وتقارير رسمية وغير حكومية، ومقاطع فيديو وصور فوتوغرافية، و43 اجتماعاً حضورياً وعن بُعد مع جهات فاعلة شتى، شملت أعضاء المجتمع المدني وأعضاء المجتمع الدولي، فضلاً عن 25 مقابلة مع ضحايا وأقارب ضحايا ومحامين وشهود على انتهاكات حقوق الإنسان.
- 3- ويتضمن الفصل الثالث تقييماً لتنفيذ التوصيات المقدمة إلى الدولة في تقارير مفوضية حقوق الإنسان. وقد أُعد التقرير الأول⁽¹⁾، لعام 2018، في إطار تنفيذ المفوضية السامية ولايتها العالمية، وقُدمت التقارير الثلاثة الأخرى إلى مجلس حقوق الإنسان في أعوام 2019⁽²⁾، و2021⁽³⁾، و2022⁽⁴⁾، عملاً بقرارات المجلس ذات الصلة. وتتضمن التقارير الأربعة 47 توصية موجهة إلى الدولة وتوسع توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي وإلى مجلس حقوق الإنسان. كما يتضمن هذا الفصل تقييماً لتنفيذ التوصيات المقدمة إلى نيكاراغوا في إطار الاستعراض الدوري الشامل في عام 2019⁽⁵⁾ (قبلت الدولة 135⁽⁶⁾ توصية من أصل 259 توصية)، ومن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في تسع قضايا⁽⁷⁾ (38 توصية). وأخيراً، يتضمن تقييماً لتنفيذ التوصيات الـ 43 التي اعتمدتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2021⁽⁸⁾. واعتمدت لجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري ملاحظات ختامية مؤقتة في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2022، على التوالي، ولم يجر بالتالي إدراج تقييم لتنفيذها في هذا التقرير.
- 4- وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، طلبت مفوضية حقوق الإنسان إلى حكومة نيكاراغوا معلومات بشأن تنفيذ التوصيات البالغ عددها 396 توصية، ولكنها لم تتلق أي رد. كما طلبت معلومات إلى مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة، وإلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأعضاء المجتمع المدني، الذين تشكرهم على تعاونهم. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاطلاع على مصادر رسمية، وعلى سجلات مفوضية حقوق الإنسان، ومصادر أخرى موثوقة ومتاحة، وفقاً لمنهجية الرصد التي تتبعها المفوضية.

(1) تقرير مفوضية حقوق الإنسان " انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات " Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas " en Nicaragua 18 de abril – 18 de agosto de 2018. متاح في: http://www.oacnudh.org/wp-content/uploads/2018/08/Nicaragua-Report-FINAL_SP.pdf

(2) [A/HRC/42/18](#)

(3) [A/HRC/46/21](#)

(4) [A/HRC/49/23](#)

(5) [A/HRC/42/16](#)

(6) [A/HRC/42/16/Add.1](#)

(7) الآراء رقم 16/2019، ورقم 19/2019، ورقم 43/2019، ورقم 17/2020، ورقم 21/2020، ورقم 39/2020، في جملة آراء أخرى.

(8) [E/C.12/NIC/CO/5](#)

ثانياً - الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في نيكاراغوا

ألف - السياق

5- في عام 2022، لاحظت مفوضية حقوق الإنسان تدهوراً في حالة حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية، في سياق متسم بانعدام الحوار، وتفاقم الأزمة السياسية، وعزلة نيكاراغوا عن المجتمع الدولي.

6- وفي كانون الثاني/يناير 2021، أعلن رئيس نيكاراغوا، دانيال أورتيغا، رسمياً عن إجراء حوار وطني بعد انتخابات 7 تشرين الثاني/نوفمبر⁽⁹⁾. وبددت النبوة التهديدية والازدراكية لتصريحاته بشأن المحتجزين في سياق الانتخابات⁽¹⁰⁾ أي توقعات لإيجاد حلٍّ للأزمة قائم على الحوار. وفي آذار/مارس 2022، طردت نيكاراغوا السفير البابوي، الذي دعم الحوار في بداية الأزمة. وفي نيسان/أبريل، عجلت نيكاراغوا بفك ارتباطها بمنظمة الدول الأمريكية بعد شجبها ميثاق المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومن دون انتظار انقضاء فترة السنتين المنصوص عليها في المادة 143 من ميثاق المنظمة بعد تقديم إشعار مسبق، سحبت نيكاراغوا ممثليها لدى هذه المنظمة، واستولت بالقوة على مكاتبها في ماناغوا بمشاركة أفراد مديرية العمليات الخاصة التابعة للشرطة، وطردت موظفيها⁽¹¹⁾. وأعلنت نائبة رئيس نيكاراغوا، روساريو موريو، أن البناية التي تضم هذه المكاتب أصبحت من المرافق العامة⁽¹²⁾. وبالتالي، تفاقم حدة عزلة نيكاراغوا عن المجتمع الدولي، ووجهت إليها إدانات بسبب هذه الإجراءات⁽¹³⁾ وبسبب حالة حقوق الإنسان فيها⁽¹⁴⁾، وفُرضت عليها كذلك عقوبات مؤسسية جديدة وعقوبات فردية على موظفيها، بمن فيهم قضاة ومدعون عامون، من جانب بعض الدول.

7- وفي 16 آب/أغسطس، دعا المجلس الأعلى للانتخابات إلى إجراء انتخابات بلدية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لتجديد السلطات في بلديات البلد الـ 153، التي تسيطر جبهة التحرير الوطني الساندينية على 139 منها. وفي تموز/يوليه، عزل موظفون حكوميون وموظفون في الشرطة، بحكم الواقع، خمسة رؤساء بلديات معارضين، بدعوى أن حزبهم، مواطنون من أجل الحرية، لم يعد يتمتع بالشخصية القانونية⁽¹⁵⁾، وهذه مسألة لا ينص عليها قانون الانتخابات ولا تشريعات البلديات كسبب للعزل. وعيّن المعهد النيكاراغوي لتنمية البلديات سلطات جديدة من الحزب الحاكم لتحل محل الرؤساء الخمسة المعزولين. ولم يُبد المجلس الأعلى للانتخابات أي رأي في هذا الصدد. وفي أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية إصلاحاً انتخابياً جديداً، يتمثل في القانون رقم 1116 (القانون المعدل للقانون رقم 331، قانون الانتخابات)،

(9) انظر <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:111762-llamado-del-presidente-daniel-ortega-unamonos-y-seremos-mas-fuertes-para-derrotar-la-pobreza>.

(10) انظر <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:122538-acto-del-45-aniversario-del-transito-a-la-inmortalidad-de-carlos-fonseca-amador>.

(11) انظر <https://www.youtube.com/watch?v=zTRsyMx8VhA>.

(12) انظر <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:127519-inmueble-que-ocupaba-oea-en-nicaragua-es-declarado-de-utilidad-publica>.

(13) منظمة الدول الأمريكية، CP/RES. 1203 (2389/22)، متاح في:

https://www.oas.org/es/council/CP/documentation/res_decs/.

(14) انظر <https://www.eeas.europa.eu/eeas/nicaragua-declaraci%C3%B3n-del-portavoz-sobre-el-cierre-de-siete-emisoras-de-radio-y-el-cierre-de-es?s=189-room/20220531IPR31809/nicaragua-la-ue-debe-sancionar-a-los-jueces-responsables-de-la-represion>.

(15) A/HRC/49/23، الفقرتان 9 و10.

الذي لم يُعدل الجوانب المشار إليها في التقرير الأخير لمفوضية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالقانون رقم 1070 (القانون المعدل والمكمل للقانون رقم 331، قانون الانتخابات)، الذي تتعارض القيود التي يفرضها على الحقوق السياسية والحريات المدنية⁽¹⁶⁾ مع المعايير الدولية للحقوق السياسية ويجب تعديلها.

باء - الحق في الحرية الشخصية وفي السلامة البدنية والمعنوية

8- لدى صياغة هذا التقرير، كان 180 شخصاً محتجزاً في سياق الأزمة (18 امرأة و162 رجلاً) لا يزالون مسلوبو الحرية، ومنهم أولئك الذين احتجزوا في سياق الانتخابات خلال الفترة الممتدة بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2021. وحُكِمَ خمسون منهم (11 امرأة و39 رجلاً) أمام المحكمة الابتدائية بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2022 بتهمة ارتكاب جرائم المساس بسلامة الإقليم الوطني، ونشر أخبار زائفة، وغسل الأموال والجرائم ذات الصلة، وهي الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 1042، والقانون رقم 1055، وفي قانون العقوبات (الفقرة 40 أدناه). وحُكِمَوا في إطار جلسات مغلقة، غير مفتوحة للعموم، وجرى معظم المحاكمات في مركز احتجاز تابع للشرطة، عوض المحاكم؛ ولم يُسمح للمحامين بالاطلاع على ملفات القضايا ولا بمقابلة موكلهم إلا بضع دقائق قبل جلسات الاستماع ومن دون مراعاة الخصوصية الواجبة. وأدين جميع المتهمين وحُكِمَ عليهم بالسجن مُدداً تصل إلى 13 سنة وبالحرمان من أهلية شغل مناصب عامة. وفي مرحلة الاستئناف، أيدت المحكمة هذه الأحكام ويجري في الوقت الراهن النظر في الطعن بالنقض، ولم تُلغ الأحكام، باستثناء حكم واحد.

9- ويُزعم أن 28 من هؤلاء الأشخاص لا يزالون، رغم صدور حكم في حقهم، محتجزين في مجمع إيباريسكو باسكيث التابع لمديرية المساعدة القضائية، وهو مركز احتجاز تابع للشرطة لا يجوز أن يُحتجز فيه الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام. ولا يزالون يُبلغون عن ظروف الاحتجاز اللاإنسانية ذاتها المشار إليها في التقرير الأخير⁽¹⁷⁾، وهو ما يُعرض للخطر صحتهم البدنية والعقلية. ولا يزال هؤلاء المحتجزون محرومين من تلقي زيارات أبنائهم القاصرين وذوي الإعاقة، وهو ما دفع اثنين منهم على الأقل إلى خوض إضراب عن الطعام. وفي 2 تموز/يوليه، بعدما نددت زوجة فيليكس مارادياغا ومنظمات المجتمع المدني علناً بظروف احتجازه والأشخاص الآخرين⁽¹⁸⁾ اللاإنسانية، نشرت وسائل إعلام رسمية صوراً تبين بوضوح تدهور حالة السيد مارادياغا⁽¹⁹⁾ البدنية.

10- ودفعت وفاة أوغو طوريس في 12 شباط/فبراير، في مركز طبي تابع للشرطة، بعد بضعة أسابيع من نقله إليه من مجمع إيباريسكو باسكيث، بسبب إصابته بمرض خطير، الدولة إلى تمتع 12 شخصاً يعانون من مشاكل صحية و/أو تقدمت بهم السن بتدبير الإقامة الجبرية. وثمة حاجة ملحة لمنح الإذن بأن يُنقل إلى مستشفيات كل المحتجزين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية متخصصة.

11- ولا يزال النزاع على الأرض في أقاليم الشعوب الأصلية يولّد حالات من العنف في منطقة ساحل البحر الكاريبي ويشكل تهديداً لسلامة أفراد هذه الشعوب. وفي 13 شباط/فبراير، عززت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التدابير الوقائية لحماية حياة أفراد مجتمعات موساواس، وسونيواس، وويلو في إقليم مايانغنا ساوني آس وسلامتهم الشخصية إزاء العنف المسلح الذي يتعرضون له من جانب أطراف ثالثة.

(16) المرجع نفسه، الفقرات من 4 إلى 7.

(17) A/HRC/49/23، الفقرتان 25 و26.

(18) انظر <https://www.youtube.com/watch?v=ogYh9H1VYGI>.

(19) انظر <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:129845-condenan-a-13-anos-de-prision-al-delincuente-felix-alejandro-maradiaga-blandon>.

ولا تزال عملية استصلاح الأراضي معلقة، على غرار قضايا أخرى، رغم تسليم سند الملكية الجماعية إلى هذه المجتمعات في عام 2005⁽²⁰⁾.

جيم - القيود المفروضة على الحيز المدني

12- واصلت دولة نيكاراغوا تقييد الحيز المدني⁽²¹⁾، مما كان له أثر خاص على الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في حرية التعبير. وخلال الفترة المنقضية من هذا العام، ألغت نيكاراغوا الشخصية القانونية لما عدده 1112 هيئة⁽²²⁾ من منظمات حقوق الإنسان والتنمية، والرابطات المهنية، بما فيها رابطات الأطباء، والكيانات المرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية وغيرها، وبلغ المجموع ما لا يقل عن 1178 منذ عام 2018. وفي تموز/يوليه، أعرب المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات عن قلقه إزاء إلغاء الشخصية القانونية لمئات المنظمات⁽²³⁾.

13- وطال إلغاء الشخصية القانونية 12 جامعة أيضاً، وهو ما يمس بالحق في التعليم، الذي تأثر أيضاً بتدابير أخرى لتقييد استقلالية الجامعات والحرية الأكاديمية المنصوص عليهما في إصلاح قانون استقلالية مؤسسات التعليم العالي (القانون رقم 1114). ويخضع الإصلاح اعتماد البرامج الأكاديمية في كل الجامعات لسلطة هيئة مركزية.

14- وفي نيسان/أبريل 2022، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون رقم 1115 (القانون العام لتنظيم ومراقبة المنظمات غير الربحية)، الذي حل محل القانون العام للكيانات القانونية غير الربحية، لعام 1992. ولاحظ خمسة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أن القانون الجديد لا يحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لأنه يحظر جملة أمور منها الأنشطة السياسية للمنظمات ويرهن جميع أنشطتها بإذن مسبق من الحكومة⁽²⁴⁾. كما أعربت مفوضية حقوق الإنسان عن قلقها إزاء هذا القانون⁽²⁵⁾، الذي طُبّق أيضاً، منذ دخوله حيز النفاذ في 6 أيار/مايو 2022، لإلغاء الشخصية القانونية للمنظمات.

15- كما تواصل الاعتداء على حرية التعبير. وتراجعت نيكاراغوا بـ 23 نقطة في المؤشر العالمي لحرية الصحافة، حيث انتقلت من فئة "الحالة الصعبة" إلى فئة "الحالة الشديدة الخطورة"، لتحل المرتبة 160 من بين 180 بلداً⁽²⁶⁾. وفي آذار/مارس، حُكم على المدير العام لجريدة "La Prensa"، الذي احتُجز في سياق انتخابات عام 2021، بالسجن مدة تسع سنوات بتهمة ارتكاب جريمة غسل أموال منسوبة إلى الجريدة. وفي تموز/يوليه، غادر موظفون في هذه الجريدة البلاد بدعوى استمرار الحصار المفروض عليهم، وانضافوا إلى الصحفيين الآخرين الذين لا يزالون في المنفى، وعددهم 120 صحفياً⁽²⁷⁾. وبالإضافة إلى ذلك، حُكم على ثلاثة صحفيين بالسجن مدداً تصل إلى 13 سنة بتهمة ارتكابهم جرمين ترويج أخبار زائفة

(20) انظر <https://www.oas.org/es/CIDH/jsForm/?File=es/cidh/prensa/comunicados/2022/032.asp>

(21) A/HRC/46/21، الفقرتان 18 و19، وA/HRC/49/23، الفقرة 50.

(22) وفقاً لمعلومات واردة في الجريدة الرسمية. انظر

<http://legislacion.asamblea.gob.ni/Normaweb.nsf/xpMainDIL.xsp>

(23) انظر <https://www.ohchr.org/es/press-releases/2022/07/nicaragua-un-experts-denounce-arbitrary-shutdown-civil-society-organisations>

(24) انظر الرسالة NIC 1/2022. وكل الرسائل المشار إليها في هذا التقرير متاحة في:

<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>

(25) انظر <https://www.ohchr.org/es/statements/2022/05/nicaraguas-crackdown-civil-society>

(26) انظر <https://www.rs-f-es.org/clasificacion-2022-analisis-general-la-nueva-era-de-la-polarizacion/>

(27) انظر <https://www.dw.com/es/unos-120-periodistas-de-nicaragua-en-el-exilio-desde-2018/a-60405528>

والمساس بسلامة الإقليم الوطني. كما فرضت الحكومة الرقابة على فنانيين موسيقيين، حيث منعتهم من دخول نيكاراغوا، أو احتجزتهم ثم طردتهم من البلد رغم أنهم مواطنون نيكاراغويون. وخلال الفترة الممتدة بين أيار/مايو وآب/أغسطس، أوقفت السلطات بث 12 قناة إذاعية وتلفزيونية تابعة للكنيسة الكاثوليكية، ولا سيما في ماتاغالبا، بحجة أنها لا تملك رخصة العمل، وهو ما اعترض عليه ممثلو وسائل الإعلام. كما أوقفت بث ما لا يقل عن خمس وسائل إعلام غير طائفية بدعوى عدم امتثالها للقانون المنظم لهذا القطاع.

16- وواصلت مفوضية حقوق الإنسان توثيق أفعال المضايقة، التي تستهدف على وجه الخصوص المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، ورجال الدين، والمعارضين السياسيين أو الأشخاص الذين يُعتبرون كذلك، والتي تتمثل أساساً في وجود الشرطة المستمر والمخيف أمام منازلهم أو أماكن عملهم، مما يؤثر على خصوصيتهم وأنشطتهم؛ وفي تعقبهم باستمرار؛ وتوقيفهم بشكل انتقائي و/أو النقاط صور فوتوغرافية لمركباتهم وطلب وثائق تعريف ركبها؛ وتسييج الشوارع المؤدية إلى مرافق المنظمات التي تُعتبر منتقدة للحكومة. كما شارك موظفون ومواطنون لهم صلة بجهة التحرير الوطني الساندينية في أفعال المضايقة هذه، حيث قاموا بتخويف أشخاص آخرين بدعوى استخدامهم شبكات التواصل الاجتماعي ضد الحكومة.

17- وفي 1 آب/أغسطس، تصاعدت أفعال مضايقة قسّ كاثوليكي لتتحول إلى أعمال عنف عندما حاولت الشرطة الاستيلاء على معدات إحدى وسائل الإعلام التابعة للكنيسة التي تبث برامجها من أبرشية يسوع الرحمة الإلهية، في سيباكو (ماتاغالبا). ودام العشرات من أفراد الشرطة وقوات مكافحة الشغب مرافق هذه الكنيسة بعنف وألحقوا بها أضراراً. وبقي الكاهن محتجزاً، مع ستة أشخاص آخرين، في مسكنه، وطلب من هناك المساعدة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. واستجاب عشرات الأشخاص لندائه. ووفقاً لمقاطع الفيديو التي جرى نشرها، استخدمت الشرطة القوة وأطلقت الذخيرة والغاز المسيل للدموع. ولحقت بأحد المواطنين إصابة خطيرة في عينه وتعرض آخرون للضرب⁽²⁸⁾. وبقي الأشخاص السبعة محاصرين في مسكن الكاهن مدة ثلاثة أيام، من دون أغذية ولا كهرباء.

18- وتعرض ما لا يقل عن قسّين كاثوليكين آخرين للمضايقة في أيار/مايو. وبدأ أحدهما، وهو أسقف ماتاغالبا، الذي يتبع لأبرشيته معظم وسائل الإعلام المغلقة، إضراباً عن الطعام مطالباً الحكومة بوقف مضايقته ومحيطه الأسري. وفي 4 آب/أغسطس، حاصر العشرات من أفراد الشرطة مبنى الأسقفية في ماتاغالبا، ومنعوا أي حركة للأشخاص في محيطها والأسقف من الوصول إلى الكاتدرائية لترؤس قداس⁽²⁹⁾. وكان الأسقف وخمسة قساوسة آخرين وستة أشخاص عاديّين لا يزالون محتجزين ومحاصرين من قبل العشرات من أفراد قوات مكافحة الشغب في الأسقفية لدى صياغة هذا التقرير - وتسنى الخروج من الأسقفية لامرأة عادية في 7 آب/أغسطس، ولشخصين عاديّين في 17 آب/أغسطس. وفي 5 آب/أغسطس، أفادت الشرطة بأنها بصدد إجراء تحقيق جنائي، حيث اتهمت الأسقف بالتحريض على الكراهية بغرض زعزعة استقرار الدولة ومهاجمة السلطات⁽³⁰⁾. كما أعلنت أن على الأشخاص الخاضعين للتحقيق ملازمة منازلهم، واستدعت من تجمعوا أمام الأسقفية في اليوم السابق للصلاة وتهدئة الوضع للإدلاء بإفاداتهم.

19- وتمثلت انتهاكات أخرى لحقوق من يُنظر إليهم على أنهم معارضون في منعهم من مغادرة البلد، بحجز موظفي الهجرة جوازات سفرهم. وفي ثلاث حالات أخرى وثقتها مفوضية حقوق الإنسان، طلب موظفون قنصليون في الخارج إلى نشطاء يعيشون في المنفى العودة إلى نيكاراغوا لتجديد جوازات سفرهم، بناء على تعليمات صريحة من العاصمة. كما وثقت المفوضية أربع حالات مُنع فيها مواطنون نيكاراغويون تعسفاً من دخول بلادهم أو العودة إليه.

(28) انظر <https://www.youtube.com/watch?v=6xKAUa78Dls>

(29) انظر <https://www.expedientepublico.org/monsenor-rolando-alvarez-al-regimen-queremos-que-nos-dejen-en-paz>

(30) انظر <https://twitter.com/vppolicial/status/1555722200677842944>

20- وتسبب فرض قيود على الحيز المدني واضطهاد الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم معارضون، وكذلك تدهور الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، في زيادة عدد من غادروا نيكاراغوا نحو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفع عدد المعتزّضين على الحدود من 5 450 شخصاً في عام 2020 بكامله إلى 84 055 شخصاً في الأشهر الستة الأولى من عام 2022. وتجاوز عدد اللاجئين وملتسمي اللجوء في كوستاريكا 150 000 شخص في آذار/مارس 2022⁽³¹⁾.

ثالثاً - تقييم تنفيذ التوصيات المقدمة إلى نيكاراغوا

ألف - الحوار

21- في آب/أغسطس 2018، أوصت مفوضية حقوق الإنسان الحكومة باستئناف الحوار الوطني - الذي جرت مرحلته الأولى في الفترة الممتدة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه من العام ذاته - وبالسعي إلى "التوصل إلى اتفاقات قائمة على حقوق الإنسان"⁽³²⁾. وفي شباط/فبراير 2019، استأنفت الحكومة والتحالف المدني من أجل العدالة والديمقراطية المفاوضات التي مكنت من التوصل إلى اتفاقات شملت الإفراج عن سجناء واحترام الحريات العامة. وتوقف الحوار عدة أشهر، وأنهته الحكومة في تموز/يوليه.

22- وكررت مفوضية حقوق الإنسان⁽³³⁾ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽³⁴⁾ توصيتهما للدولة باستئناف الحوار الوطني. وخلال الاستعراض الدوري الشامل⁽³⁵⁾، أوصت سبع دول أيضاً بذلك، ولكن الحوار لم يُستأنف حتى الآن، رغم قبول نيكاراغوا أربعاً من هذه التوصيات، ورغم إعلان رئيس الجمهورية، دانيال أورتيغا، إجراء حوار، في عام 2021 (الفقرة 6).

باء - العدالة والمساءلة

23- أوصت مفوضية حقوق الإنسان، في تقريرها لعام 2018، نيكاراغوا بأن "تكفل إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وفعالة وكاملة وشفافة في جميع الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت منذ 18 نيسان/أبريل [...]"⁽³⁶⁾.

24- وفي 29 نيسان/أبريل 2018، أنشأت الجمعية الوطنية لجنة الحقيقة والعدالة والسلام، من دون مشاركة المجتمع المدني ولا الضحايا. وشككت جهات فاعلة محلية في هذه الهيئة لعدم تمتعها بالاستقلالية والمصداقية⁽³⁷⁾. وفي أيار/مايو 2019، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الرعاية الشاملة للضحايا (القانون رقم 994)، الذي نص على جبر الدولة الأضرار التي لحقت بـ "ضحايا الانقلاب الفاشل"، واستثنى بذلك من كانوا ضحايا قوات الأمن والعناصر الموالية للحكومة⁽³⁸⁾. وفي حزيران/يونيه، اعتمد قانون العفو العام رقم 996،

(31) انظر <https://www.acnur.org/desplazamiento-en-centroamerica.html>.

(32) تقرير مفوضية حقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas" en Nicaragua 18 de abril - 18 de agosto de 2018، الفقرات 8-119.

(33) A/HRC/42/18، الفقرة 65(أ)؛ و A/HRC/46/21، الفقرة 70؛ و A/HRC/49/23، الفقرة 66(ب).

(34) E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 6.

(35) A/HRC/42/16، الفقرات 113-125، و 127-125، و 131-125، و 132-125، و 143-125، و 144-125، و 149-125.

(36) تقرير مفوضية حقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas" en Nicaragua 18 de abril - 18 de agosto de 2018، الفقرات 3-119.

(37) A/HRC/42/18، الفقرة 48.

(38) المرجع نفسه، الفقرة 51.

الذي، وإن سمح بالإفراج عن 106 أشخاص احتُجزوا في سياق الاحتجاجات، من دون النص على أي شكل آخر من أشكال جبر الضرر، أتاح إمكانية الإفلات من العقاب لجهات تابعة وغير تابعة للدولة ارتكبت تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان⁽³⁹⁾.

25- وعلى أية حال، كانت التدابير التي اتخذتها الدولة منقوصة ومعيقة لكشف الحقيقة، وإحقاق العدالة، وتحميل المسؤوليات، ومنح التعويضات. وأوصت مفوضية حقوق الإنسان الدولة بإلغاء القانونين رقم 994 ورقم 996، ولكنها لم تمثل لذلك؛ كما أوصتها، على غرار هيئات دولية وإقليمية لحقوق الإنسان، بوضع خطة عمل شاملة للمساءلة تشمل الجميع وتركز على الضحايا⁽⁴⁰⁾. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، تلقت نيكاراغوا 20 توصية بتنفيذ تدابير بشأن المساءلة وتوفير سبل جبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت منذ نيسان/أبريل 2018. ولم تقبل الحكومة 16 توصية⁽⁴¹⁾، اعتبرتها تحريفاً للواقع، وقبلت أربع توصيات⁽⁴²⁾، لم تنفذها بعد.

26- ولم تعلم مفوضية حقوق الإنسان بإدانة أي من أفراد قوات الأمن بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت منذ عام 2018، ولم تتمكن من توثيق سوى حكمين بالإدانة في حق شخصين موالين للحكومة، لم يجر تنفيذهما⁽⁴³⁾. وفي شباط/فبراير 2022، أوصت مفوضية حقوق الإنسان نيكاراغوا مرة أخرى بتصميم وتنفيذ خطة عمل شاملة للمساءلة⁽⁴⁴⁾. ولم تقدم الدولة معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ هذه التوصية، واحتجت في الماضي بقانون العفو العام باعتباره عائقاً أمام المساءلة⁽⁴⁵⁾.

جيم - الإصلاحات المؤسسية والتشريعية

27- أوصت مفوضية حقوق الإنسان نيكاراغوا بإجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية تعزز الكيانات الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

28- وإزاء عدم كفاية التدابير التي اتخذها مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، أوصته مفوضية حقوق الإنسان، في عام 2018، بتنفيذ ولايته على النحو الملائم وباستقلالية باعتباره المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوطنية لمنع التعذيب⁽⁴⁶⁾. وفي عام 2019، غير التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تصنيف هذا المكتب من الفئة "ألف" إلى الفئة "باء"، لعدم أدائه مهامه باستقلالية وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)⁽⁴⁷⁾. ولم ينفذ هذا المكتب التوصيات الموجهة إليه لاحقاً⁽⁴⁸⁾ بتعزيز استقلاليته.

(39) المرجع نفسه، الفقرتان 51 و52.

(40) المرجع نفسه، الفقرة 65(د).

(41) A/HRC/42/16، الفقرات 84-125، و86-125، و88-125، ومن 91-125 إلى 94-125، ومن 96-125 إلى 102-125، و104-125، و106-125.

(42) المرجع نفسه، الفقرات 85-125، و87-125، و89-125، و90-125.

(43) أُفرج عن قاتل الطالبة البرازيلية راينيا ليما بموجب قانون العفو العام. وحكم على قاتل خورخي روغاما بالسجن مدة سنة بتهمة ارتكاب جريمة القتل بسبب الإهمال، ولم يقضِ هذه العقوبة، حيث جرى تعليقها.

(44) A/HRC/49/23، الفقرة 66(هـ).

(45) رسالة الحكومة، المؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2020.

(46) تولى مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان هذه المهمة في عام 2012، بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(47) انظر <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/11/SCA-Report-March-2019-ES.pdf>.

(48) A/HRC/42/18، الفقرة 66(أ) و(ب)؛ وA/HRC/42/16، الفقرات 37-125، و38-125، ومن 40-125 إلى 42-125، و44-125، و45-125، وE/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 8.

- 29- ومنذ عام 2019، أوصت مفوضية حقوق الإنسان الدولة بإجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن⁽⁴⁹⁾، ولا سيما بهدف تفكيك الجماعات الموالية للحكومة ونزع أسلحتها⁽⁵⁰⁾. ولم يجر هذا الإصلاح ولم تتلق المفوضية من الحكومة أي معلومات عن الإجراءات الرامية إلى تفكيك هذه الجماعات ونزع أسلحتها. ورغم أن المفوضية لم توثق خلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2022 أي هجمات مسلحة من جانب هذه الجماعات، فقد تلقت بالفعل معلومات مفادها أنها تواصل مضايقة من تعتبرهم معارضين أو منتقدين للحكومة.
- 30- وإزاء عدم التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أوصت مفوضية حقوق الإنسان الدولة، في عام 2019، بإنشاء وحدة خاصة داخل النيابة العامة للوفاء بهذا الالتزام. كما أوصتها بإجراء إصلاحات في قطاع العدالة، تماشياً مع المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بدور أعضاء النيابة العامة⁽⁵¹⁾، وكررت هذه التوصية في عام 2022⁽⁵²⁾. غير أنه لم يتسن للمفوضية التحقق من تنفيذ هذه التوصية ولا الحصول على معلومات رسمية في هذا الصدد.
- 31- وفي عامي 2019 و2021، أوصت مفوضية حقوق الإنسان نيكاراغوا بإجراء إصلاحات انتخابية لضمان تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة⁽⁵³⁾. وفي أيار/مايو 2021، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون رقم 1070 (الفقرة 7 أعلاه). وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أُجريت الانتخابات العامة من دون مراقبة دولية مستقلة، ولم تشارك فيها ثلاثة أحزاب معارضة بسبب إلغاء شخصيتها القانونية، وسُجن قبل إجرائها سبعة مرشحين للرئاسة. وخلصت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إلى أن الانتخابات "لم تكن حرة ولا نزيهة ولا شفافة وفقدت الشرعية الديمقراطية"⁽⁵⁴⁾. وفي آذار/مارس 2022، كررت مفوضية حقوق الإنسان توصيتها للدولة بإدخال إصلاحات على الهيئة الانتخابية، ولا سيما في أفق تنظيم الانتخابات البلدية المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر⁽⁵⁵⁾. ولا يوفر القانون رقم 1116 بشأن الإصلاح الانتخابي، المعتمد في أيار/مايو 2022، أي ضمانات لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة (الفقرة 7).
- 32- وفيما يتعلق بالتشريعات الجنائية، أوصت مفوضية حقوق الإنسان بإدخال تعديلات لضمان استناد عمليات التوقيف والمصادرة والتفتيش إلى أمر قضائي مسبق، وعدم إعمال تدبير الحبس الاحتياطي إلا في حالات استثنائية وفقاً لمعيارَي الضرورة والتناسب⁽⁵⁶⁾. ولم تنفذ هذه التوصية، واعتمدت الجمعية الوطنية في عام 2021 القانون المعدل والمكمل للقانون 406، قانون الإجراءات الجنائية (القانون رقم 1060)، الذي يجيز، على أساس السلطة التقديرية، احتجاز شخص مدة تصل إلى 90 يوماً من دون إعلامه بالتهم الموجهة إليه⁽⁵⁷⁾. كما لم تنتظر الدولة في مدى توافق المادة 565 من قانون العقوبات⁽⁵⁸⁾، التي تنص على فرض تدبير الحبس الاحتياطي التلقائي فيما يتعلق بجرائم معينة، مع المادة 9(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على نحو ما أوصاها به الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي⁽⁵⁹⁾.
- (49) [A/HRC/42/18](#)، الفقرة 65(د)؛ و [A/HRC/49/23](#)، الفقرة 66(هـ).
- (50) تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas en Nicaragua 18 de abril – 18 de agosto de 2018"، الفقرة 2-119، و [A/HRC/42/18](#)، الفقرة 65(د)؛ و [A/HRC/42/16](#)، الفقرتان 60-125 و 129-125.
- (51) [A/HRC/42/18](#)، الفقرة 65(د)2.
- (52) [A/HRC/49/23](#)، الفقرة 66(هـ).
- (53) [A/HRC/42/18](#)، الفقرة 65(ح)؛ و [A/HRC/46/21](#)، الفقرة 71(ب). وقُدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل توصيتان: [A/HRC/42/16](#)، الفقرتان 93-125 و 114-125.
- (54) الوثيقة AG/DOC.5749/21.
- (55) [A/HRC/49/23](#)، الفقرة 66(و).
- (56) [A/HRC/42/18](#)، الفقرة 65(ز).
- (57) [A/HRC/49/23](#)، الفقرة 23.
- (58) عدل بموجب القانون رقم 952.
- (59) الرأي رقم 2020/39، الفقرة 58.

ولا تزال أحكام هذه المادة سارية المفعول على نحو يتعارض مع المعايير الدولية بشأن الطابع الاستثنائي لهذا التدبير.

33- وفي مجالات أخرى، لم تتفد التوصيات المتعلقة بتعديل القوانين رقم 872 (الفقرة 35)، و1040 (الفقرة 38)، و1042 (الفقرة 40)، و1055 (الفقرة 40).

دال- الحيز المدني

1- حرية التجمع السلمي

34- في آب/أغسطس 2018، أوصت مفوضية حقوق الإنسان الدولة بأن "تكفل الاحترام الكامل للحق في حرية التجمع السلمي من خلال المراقبة الواجبة للمظاهرات العامة، وفقاً للمعايير والقواعد الدولية"⁽⁶⁰⁾. بيد أنه استمر تعرض المظاهرات المناهضة للحكومة والمطالبة بالإفراج عن المحتجزين للقمع من جانب الشرطة بالاستخدام المفرط للقوة، أو لهجمات من جانب عناصر موالية للحكومة بموافقة قوات الأمن⁽⁶¹⁾.

35- واستناداً إلى تفسير ضيق للمادة 7 من القانون المتعلق بتنظيم الشرطة الوطنية ومهامها وأنشطتها المهنية ونظام الضمان الاجتماعي الخاص بها (القانون رقم 872)، منعت الشرطة، منذ أيلول/سبتمبر 2018، تنظيم المظاهرات واشترطت تقديم طلب للإنذار بالتجمعات العامة⁽⁶²⁾. ورفضت الشرطة تلقائياً الإشعارات والطلبات المتعلقة بالمظاهرات التي قدمها من يُنظر إليهم على أنهم معارضون أو لم تستلمها. وجرى على الفور تفريق أو منع أي احتجاج غير مرخص له، أو أي محاولة لتنظيمه.

36- ومنذ عام 2019، أوصت مفوضية حقوق الإنسان الحكومة بضمان الحق في التجمع السلمي⁽⁶³⁾ وبإلغاء القيود غير المبررة على حرية التنقل⁽⁶⁴⁾. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، تلقت نيكاراغوا 26 توصية بكفالة هذا الحق وإلغاء تجريم الحق في تنظيم المظاهرات السلمية⁽⁶⁵⁾. ورغم قبول الحكومة عشرين من هذه التوصيات، فقد أبقت على هذه القيود حتى الآن، بحيث لم تعد تجري الاحتجاجات العامة ضد الحكومة في نيكاراغوا.

2- حرية تكوين الجمعيات

37- أغلقت الدولة، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بعض منظمات المجتمع المدني بحجة أنها دعمت أعمالاً إرهابية و/أو أخلت بواجباتها الإدارية. وفي بعض الحالات، استُخدمت القوة المفرطة، وفُتشت مقار هذه المنظمات وصودرت ممتلكاتها من دون أمر قضائي⁽⁶⁶⁾.

(60) تقرير مفوضية حقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas" en Nicaragua 18 de abril – 18 de agosto de 2018، الفقرات 6-119.

(61) A/HRC/42/18، الفقرات 11، و15، و16.

(62) المرجع نفسه، الفقرة 10.

(63) المرجع نفسه، الفقرة 65(ب).

(64) A/HRC/46/21، الفقرة 71(أ) و(ج).

(65) A/HRC/42/16، الفقرات 110-125، و111-125، و113-125، و115-125، و117-125، و119-125، و121-125، و123-125، و124-125، و126-125، و128-125، و129-125، و135-125، و140-125، و142-125، و146-125، و148-125، و151-125، و153-125، و155-125، و157-125، و160-125، و162-125، و164-125، و167-125، و168-125.

(66) A/HRC/42/18، الفقرة 20.

38- وفي عام 2019، أوصت مفوضية حقوق الإنسان الدولة بضمان حرية تكوين الجمعيات، وإعادة الشخصية القانونية والممتلكات للمنظمات التي جرت معاقبتها⁽⁶⁷⁾. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، قُدمت إلى نيكاراغوا 23 توصية في هذا الصدد، قبلت عشر توصيات منها⁽⁶⁸⁾. وبدلاً من تنفيذ هذه التوصيات، عززت الجمعية الوطنية الإطار القانوني الذي يقيد ممارسة هذا الحق. وفي عام 2020، اعتمدت القانون رقم 1040 المتعلق بتنظيم الوكلاء الأجانب، الذي ينص على إلغاء الشخصية القانونية للمنظمات التي تحصل على أموال أجنبية للقيام بأنشطة تنطوي، في رأي الحكومة، على التدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا. وحث أربعة من خبراء الإجراءات الخاصة ومفوضية حقوق الإنسان الحكومة على مراجعة هذا القانون لأنه ينطوي على مشاكل خطيرة وأساسية من حيث توافقه مع القانون الدولي⁽⁶⁹⁾. وفي شباط/فبراير 2022، كررت مفوضية حقوق الإنسان توصيتها بإعادة الشخصية القانونية والممتلكات للمنظمات التي جرت معاقبتها⁽⁷⁰⁾. غير أن عمليات إلغاء الشخصية القانونية للمنظمات تواصلت إلى أن بلغ مجموعها 1 178 منظمة، على نحو ما ورد بالتفصيل سابقاً.

3- حرية التعبير

39- منذ عام 2018، تلقت نيكاراغوا توصيات بضمان حرية التعبير، والحرية الفردية، وسلامة الصحفيين ووسائل الإعلام⁽⁷¹⁾. غير أن منحنى التدهور الخطير لحرية التعبير لم يتغير. ولا تزال جريمة قتل الصحفي أنخيل غاوونا في عام 2018 بلا عقاب⁽⁷²⁾. كما لم يجر استجلاء حقيقة العديد من الاعتداءات والهجمات الأخرى على الصحفيين، والعاملين في مجال نشر المعلومات ووسائل الإعلام⁽⁷³⁾، واستمر في عام 2022 تعرض المحطات الإذاعية والتلفزيونية للرقابة والإغلاق، على نحو ما أُشير إليه سابقاً.

40- ورغم ملاحظات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة⁽⁷⁴⁾ وتوصيات مفوضية حقوق الإنسان بتعديل القانون الخاص بالمتعلق بالجرائم الإلكترونية (القانون رقم 1042)، الذي يعاقب بالسجن مدة تصل إلى خمس سنوات من ينشرون معلومات "زائفة" أو "محرّفة"، وقانون الدفاع عن حقوق الشعب في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير من أجل السلام (القانون رقم 1055)،

(67) المرجع نفسه، الفقرة 65 (ب) و(ج).

(68) A/HRC/42/16، الفقرات 67-125، و87-125، و110-125، و111-125، و115-125، و120-125، و121-125، و124-125، و126-125، و135-125، و136-125، و140-125، و142-125، و146-125، و148-125، و151-125، و155-125، و157-125، و164-125، ومن 166-125 إلى 168-125، و253-125.

(69) انظر الرسالة NIC 3/2020؛ وA/HRC/46/21، الفقرة 71(د).

(70) A/HRC/49/23، الفقرة 66(د).

(71) تقرير مفوضية حقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas en Nicaragua 18 de abril – 18 de agosto de 2018"، الفقرتان 1-119 و9-119؛ وA/HRC/42/18، الفقرة 65(ب) و(ج)؛ وA/HRC/46/21، الفقرة 71(ب) و(ج) و(د)؛ وA/HRC/49/23، الفقرة 66(ج)؛ وA/HRC/42/16، الفقرات 68-125، و79-125، و85-125، و87-125، و92-125، و96-125، ومن 109-125 إلى 111-125، و113-125، و116-125، و117-125، و119-125، و120-125، و122-125، و124-125، و126-125، ومن 128-125 إلى 130-125، و134-125، و135-125، و138-125، و139-125، و141-125، و142-125، و145-125، و146-125، و148-125، و150-125، و152-125، ومن 154-125 إلى 156-125، ومن 158-125 إلى 160-125، و162-125، ومن 164-125 إلى 168-125.

(72) تقرير مفوضية حقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas en Nicaragua 18 de abril – 18 de agosto de 2018"، الفقرة 92.

(73) المرجع نفسه، الفقرات من 93 إلى 95؛ وA/HRC/42/18، الفقرتان 18 و19؛ وA/HRC/46/21، الفقرتان 21 و22؛ وA/HRC/49/23، الفقرات من 40 إلى 43.

(74) انظر الرسالة NIC 3/2020.

الذي يعاقب، بالاقتران مع المادة 410 من قانون العقوبات (جريمة المساس بسلامة الإقليم الوطني)، بالسجن مدة تصل إلى 15 سنة من يُعتبرون "خونة للوطن" بسبب المطالبة أو "الإشادة" بفرض عقوبات على الدولة ومواطنيها، فلا يزال كلا القانونين ساري المفعول.

4- اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء السياسيين، والصحفيين، والمعارضين

- 41- أوصت مفوضية حقوق الإنسان نيكاراغوا بوقف الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، أو النشطاء، أو الصحفيين، أو أي شخص يُنظر إليه على أنه منقاد للحكومة وبإدانة هذه الاعتداءات ومعاينة مرتكبيها⁽⁷⁵⁾. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، أوصت ثلاث دول نيكاراغوا بضمان إمكانية اضطلاع منظمات حقوق الإنسان بأنشطتها بحرية وبلا خوف من الانتقام، وبوقف جميع حالات العنف والانتقام التي تستهدفها والتحقيق فيها⁽⁷⁶⁾. ولم تقبل الحكومة هذه التوصيات.
- 42- وواصلت مفوضية حقوق الإنسان توثيق أفعال المضايقة التي تتعرض لها هذه الجماعات⁽⁷⁷⁾. ولم تحرز السلطات أي تقدم في التحقيق في الحالات التي أبلغت عنها المفوضية سابقاً ولم تُدنها علناً. وعلى العكس من ذلك، دأبت السلطات، في عامي 2021 و2022، على الإدلاء بتصريحات تطوي على وصم المنتقدين والمعارضين وعلى ترويج خطابات تتسم بالكراهية إزاءهم⁽⁷⁸⁾.

هـ - حالات الاحتجاز التعسفي ومراعاة الأصول القانونية الواجبة

- 43- دأبت مفوضية حقوق الإنسان على توصيتها الدولة بالامتناع عن الاحتجاز التعسفي لمن ينتقدون الحكومة أو يُنظر إليهم على أنهم معارضون لها، وبالإفراج عنهم فوراً، وإسقاط التهم الجنائية الموجهة إليهم⁽⁷⁹⁾. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، قدمت الدول إلى نيكاراغوا 23 توصية مماثلة⁽⁸⁰⁾، قبلت ستة منها ورفضت 17، بدعوى أنها قائمة على تحريف للواقع. وخلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه 2019 وأيار/مايو 2022، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي تسعة آراء بشأن 37 شخصاً، خلص فيها إلى أن احتجازهم تعسفي، لأسباب منها أنه لم يستند إلى أساس قانوني أو نجم عن ممارستهم المشروعة للحقوق والحريات (الفقرة 3). وأوصى الفريق العامل الدولة بالإفراج عن هؤلاء الأشخاص وباتخاذ تدابير أخرى لجبر الضرر اللاحق بهم. وأفُرج عن اثنين وعشرين منهم، ولكن الدولة لم تمنحهم أي تعويض ولم تحقق مع المسؤولين عن احتجازهم. وأُعيد احتجاز ثلاثة منهم خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2021، وأدينوا، إلى جانب 13 شخصاً آخر احتُجزوا لأول مرة في عام 2021، ولا يزالون مسلوبو الحرية، باستثناء أوغو طوريس، الذي توفي في 12 شباط/فبراير كما ذُكر سابقاً.

(75) و A/HRC/42/18، الفقرة 65(ب)؛ و A/HRC/49/23، الفقرة 66(ج).

(76) و A/HRC/42/16، الفقرات 125-133، و 125-163، و 125-165.

(77) و A/HRC/46/21، الفقرة 16؛ و A/HRC/49/23، الفقرتان 40 و 45.

(78) انظر <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:122538-acto-del-45-aniversario-del-transito-a-la-inmortalidad-de-carlos-fonseca-amador-acto-solemne-de-juramentacion-e-inauguracion-del-nuevo-periodo-del-pueblo-presidente-124381>

(79) تقرير مفوضية حقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas en Nicaragua 18 de abril – 18 de agosto de 2018"، الفقرة 119-4؛ و A/HRC/42/18، الفقرة 65(و)؛ و A/HRC/46/21، الفقرة 71(أ) و(ج)؛ و A/HRC/49/23، الفقرة 66(أ).

(80) و A/HRC/42/16، الفقرات 125-66، ومن 125-68 إلى 125-84، و 125-86، و 125-108، و 125-120، و 125-143، و 125-153.

44- وأفرجت الدولة عن بعض المحتجزين تعسفاً في سياق الأزمة⁽⁸¹⁾، ولكن إجراءات الإفراج لم تشمل قط كل هؤلاء المحتجزين. ووفقاً للمجتمع المدني، أُعيد احتجاز وإدانة 42 شخصاً (3 نساء و39 رجلاً) سبق الإفراج عنهم، حتى بموجب قانون العفو العام⁽⁸²⁾.

45- كما قُدمت إلى نيكاراغوا توصيات بضمان استقلال القضاء ونزاهته⁽⁸³⁾. وقدمت مفوضية حقوق الإنسان توصياتها استناداً إلى ملاحظاتها بشأن إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان منذ عام 2018 من العقاب، وبشأن انتهاك الحق في مراعاة الأصول القانونية الواجبة الذي تعرض له منشقون، وصحفيون، ومدافعون عن حقوق الإنسان، وقادة اجتماعيون، ومزارعون، وطلاب، وأصحاب أعمال، ومعارضون للحكومة بوشرت ضدهم قضايا جنائية.

46- واتسمت محاكمات هؤلاء الأشخاص بانتهاكات مبدأ افتراض البراءة، والحق في الدفاع، والمساواة في وسائل الدفاع، وعلنية جلسات الاستماع، ومبادئ الحياد والاستقلالية والقاضي الطبيعي⁽⁸⁴⁾. وأشار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أيضاً إلى وقوع هذه الانتهاكات في القضايا التسع المذكورة سابقاً (الفقرة 3)، حيث خلص إلى أن المعايير الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة لم تُحترم. وعلى نحو ما أُشير إليه سابقاً، لم تُحترم الإجراءات الجنائية المباشرة ضد الأشخاص المحتجزين في سياق انتخابات عام 2021 أيضاً معايير المحاكمة العادلة، مما يبين عدم تنفيذ توصيات مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان بشأن حياد القضاء واستقلاله. وتواصل السلطة القضائية والنيابة العامة العمل لصالح الحكومة.

واو- التعذيب وسوء المعاملة وظروف الاحتجاز

47- في عام 2019، أوصت مفوضية حقوق الإنسان الحكومة باتخاذ تدابير فورية لوقف أفعال التعذيب وسوء المعاملة، بما فيها الحبس الانفرادي المطول، ولمنعها فعلياً أثناء الاحتجاز؛ وبإجراء تحقيقات سريعة ونزيهة وفعالة في جميع الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة، وتقديم الجناة إلى العدالة، وكفالة سبل جبر الضرر للضحايا⁽⁸⁵⁾. ولم تبلغ الحكومة عن اتخاذ أي تدبير في هذا الصدد.

48- وخلال الاستعراض الدوري الشامل، تلقت الحكومة ثلاث توصيات بشأن ما يلي: حماية حقوق المحتجزين⁽⁸⁶⁾، وكفالة عدم ارتكاب الشرطة الوطنية أفعال التعذيب⁽⁸⁷⁾، وعدم التسامح مع أفعال سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز⁽⁸⁸⁾. ولم تقبل الحكومة سوى التوصية الأولى، ولكن مفوضية حقوق الإنسان لم تتلق أي معلومات تشير إلى تنفيذها.

(81) A/HRC/42/18، الفقرة 6.

(82) انظر <https://presasypresospoliticosnicaragua.org/wp-content/uploads/2022/07/Lista-informe-p%C3%BAblico-de-PP-junio-2022.pdf>

(83) A/HRC/42/18، الفقرة 65(د)؛ و A/HRC/49/23، الفقرة 66(هـ)؛ و E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 7؛ و A/HRC/42/16، الفقرات 39-125، و 95-125، و 97-125، و 100-125، و 101-125، و 105-125.

(84) A/HRC/42/18، الفقرات من 39 إلى 47، و 64.

(85) المرجع نفسه، الفقرة 65(هـ).

(86) A/HRC/42/16، الفقرة 59-125.

(87) المرجع نفسه، الفقرة 56-125.

(88) المرجع نفسه، الفقرة 65-125.

49- ونشر مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر 2021، تقريره المعنون "أوجه التقدم في مجال حقوق الإنسان في نيكاراغوا، 2021" (Avances Derechos Humanos 2021)، بشأن الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2021، ولم يُشر فيه إلى اتخاذ أي إجراء لمنع سوء المعاملة والتعذيب. وتؤكد ظروف الاحتجاز الحالية التي يعيشها الأشخاص المحتجزون في مجمع إيباريسكو باسكيث اعتباراً من أيار/مايو 2021 (الفقرة 9 أعلاه) عدم اتخاذ الدولة أي تدابير في هذا الصدد.

50- ومنذ عام 2018، وجه المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلى جانب مقررين آخرين، ست رسائل إلى الحكومة⁽⁸⁹⁾ يطلب فيها معلومات عن ادعاءات التعذيب أو سوء المعاملة في 37 حالة، ولم يتلق أي رد. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018 وكانون الثاني/يناير 2021، طلب المقرر الخاص إلى الحكومة السماح له بزيارة البلد، ولكنه لم يتلق أيضاً أي رد.

51- وفي تموز/يوليه 2022، غابت الحكومة عن الحوار مع لجنة مناهضة التعذيب في إطار استعراض التقرير الدوري الثاني لنيكاراغوا. ووجه وزير الشؤون الخارجية مذكرة إلى رئيس اللجنة ينتقص فيها من مصداقية هذه الهيئة ويشير إلى أن التعذيب لا يمارس في بلده⁽⁹⁰⁾. وخلصت اللجنة إلى وقوع انتهاكات منهجية لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في نيكاراغوا⁽⁹¹⁾.

زاي - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

52- يتسم تقييم تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعقيد الشديد بسبب ندرة المعلومات الرسمية العامة المحدثة. وحال ذلك دون إجراء تقييم فيما يتعلق ببعض المسائل والحقوق.

53- وبذلت نيكاراغوا جهوداً لمواصلة الإنفاق على الصحة والتعليم، في إطار تنفيذها جزئياً توصية اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوضع ميزانية تكفل تمتع جميع السكان بهذه الحقوق⁽⁹²⁾، وست توصيات تلقتها خلال الاستعراض الدوري الشامل⁽⁹³⁾، حظيت كلها بقبول الحكومة. وبقيت الميزانية المعتمدة في عام 2022 في مجالي الصحة والتعليم (21,5 في المائة و23 في المائة، على التوالي⁽⁹⁴⁾) مماثلة لميزانية عام 2021 ولا تزال أعلى من متوسط الميزانيات المعتمدة في بلدان المنطقة والبلدان المتقدمة⁽⁹⁵⁾.

(89) انظر الرسائل NIC 4/2018، وNIC 1/2020، ومن NIC 3/2021 إلى NIC 6/2021.

(90) رسالة وزير الشؤون الخارجية المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2022.

(91) انظر <https://media.un.org/en/asset/k1o/k1ow6ov3m3> (بالإنكليزية فقط).

(92) E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 16.

(93) A/HRC/42/16، الفقرات 125-181، و125-203، و125-209، و125-211، و125-212، و125-222.

(94) انظر: <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:123683-asamblea-nacional-aprueba-presupuesto-general-de-la-republica-2022>.

(95) بلغ متوسط الإنفاق على الصحة 12,7 في المائة من إجمالي الإنفاق العام في أمريكا اللاتينية، و18,1 في المائة في مجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عام 2018. وفيما يتعلق بالتعليم، بلغ متوسط الإنفاق 16,1 في المائة في أمريكا اللاتينية، و12,2 في المائة في مجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاح في: <https://datos.bancomundial.org/>

54- وطلبت اللجنة، في التوصية ذاتها، تعزيز المساءلة وشفافية المالية العامة وتقييم أثر قانون المواءمة الضريبية. ولم تبلغ الحكومة عن اتخاذ أي تدابير في هذا الصدد، ولا عن كيفية ضمان الشفافية والمساءلة في مكافحة الفساد⁽⁹⁶⁾. ونيكاراغوا هي ثاني بلد في المنطقة يسود فيه شعور عام قوي بانتشار الفساد⁽⁹⁷⁾، وساء هذا المؤشر منذ عام 2012⁽⁹⁸⁾.

55- كما لم تحرز نيكاراغوا أي تقدم في تنفيذ التوصيات المقدمة إليها بشأن التمييز في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁹⁹⁾، بما في ذلك وضع تشريعات شاملة، وبشأن إعادة قبول مراكز الدراسة والعمل التابعة لها الطلاب والموظفين الأكاديميين والطبيين المطرودين منها بسبب مواقفهم السياسية⁽¹⁰⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت نيكاراغوا تدابير مخالفة للتوصيات المتعلقة بالحقوق في التعليم⁽¹⁰¹⁾، على النحو المشار إليه سابقاً (الفقرة 13).

56- وبخصوص التوصية المتعلقة ببذل جهود من أجل المساواة بين الجنسين في العمل⁽¹⁰²⁾، ما فتئت الحكومة تكافح من أجل سد الفجوة في الأجور في الإدارة العامة، على النحو الوارد في التقرير الوطني الطوعي الأول بشأن أهداف التنمية المستدامة. وقد انخفضت هذه الفجوة من 27,3 في المائة في عام 2007 إلى 7,6 في المائة في عام 2020 على صعيد الحكومة المركزية⁽¹⁰³⁾.

57- كما تلقت نيكاراغوا توصيات بشأن الحق في مياه الشرب المأمونة وفي خدمات الصرف الصحي⁽¹⁰⁴⁾. ووفقاً للتقرير الطوعي ذاته، استثمر، في الفترة من عام 2007 إلى عام 2020، مبلغ 809 900 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة في هذا القطاع، مما زاد مستوى تغطية المناطق الحضرية بخدمات مياه الشرب من 65,0 في المائة إلى 91,5 في المائة، وبخدمات الصرف الصحي من 33,0 في المائة إلى 54,0 في المائة. وفي المناطق الريفية، زاد مستوى التغطية بخدمات مياه الشرب من 26,7 في المائة إلى 55,4 في المائة، وبخدمات الصرف الصحي من 36,1 في المائة إلى 50,9 في المائة⁽¹⁰⁵⁾.

حاء - حقوق النساء والفتيات

58- تلقت نيكاراغوا توصيات بتعديل قانون الحظر التام للإجهاض ومواءمته مع المعايير الدولية المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية، واعتماد تدابير أخرى تكفل الحقوق الجنسية والإنجابية⁽¹⁰⁶⁾. ولم تتلق مفوضية حقوق الإنسان أي معلومات عن تنفيذ هذه التوصيات. وأشارت الحكومة إلى أنه يجري السعي إلى فرض الإجهاض على نحو يتعارض مع تقاليد نيكاراغوا وثقافتها⁽¹⁰⁷⁾. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2021،

(96) E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 14.

(97) انظر <https://www.transparency.org/en/news/cpi-2021-america-a-region-in-crisis>

(98) المرجع نفسه.

(99) E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 18.

(100) A/HRC/49/23، الفقرة 66(ح)؛ و E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 10.

(101) E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 49.

(102) E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 20.

(103) انظر <https://ods9.org/resource/273/informe-nacional-voluntario-2021-de-nicaragua>، الصفحة 59.

(104) A/HRC/42/16، الفقرتان 125-178 و 125-186.

(105) انظر <https://ods9.org/resource/273/informe-nacional-voluntario-2021-de-nicaragua>، الصفحات من 40 إلى 42.

(106) A/HRC/49/23، الفقرة 66(ي)؛ و E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 45؛ و A/HRC/42/16، الفقرتان 125-217 و 125-220.

(107) انظر: <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:116982-companera-rosario-murillo-en-multinoticias-09-06-21>

استثمر مبلغ 4,2 ملايين دولار في شراء وسائل منع الحمل، التي لم تكن كافية لتعادي نقص المخزون. ولا تزال وسائل منع الحمل الفموية الخاصة بالحالات الطارئة غير متاحة في مراكز الصحة العامة.

59- وتلقت نيكاراغوا أيضاً توصيات بتعزيز مشاركة المرأة في المجالين الاقتصادي والسياسي⁽¹⁰⁸⁾. ووفقاً للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين⁽¹⁰⁹⁾، توجد نيكاراغوا ضمن أكثر البلدان مساواة بين المرأة والرجل في العالم بحسب المؤشرات التعليمية والسياسية والاقتصادية، ولديها ثاني أعلى نسبة مئوية من النساء اللواتي يشغلن منصب رئيس البلدية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (42,5 في المائة)⁽¹¹⁰⁾. ويدعم القانون الانتخابي رقم 1070 تكافؤ الجنسين بتخصيص نسبة 50 في المائة للرجال و50 في المائة للنساء في تركيبة المجلس الأعلى للانتخابات، وفي الهيئات الداخلية للأحزاب، وفي قوائم المرشحين للانتخابات المحلية والإقليمية والوطنية⁽¹¹¹⁾.

60- وفيما يتعلق بالعنف الجنساني، ولجوء المرأة إلى القضاء، ووفيات الأمهات، تلقت نيكاراغوا خلال الاستعراض الدوري الشامل أيضاً توصيات⁽¹¹²⁾، تتعلق إحداها بإنشاء سجلات كاملة وشفافة لحالات العنف العائلي، والعنف الجنسي، ووفيات الأمهات، وكذلك قتل الإناث.

61- وبسبب نقص البيانات الرسمية، لا يمكن معرفة مدى انتشار العنف ضد المرأة في نيكاراغوا. وفي عام 2020، كان ثمة تفاوت كبير بين عدد جرائم قتل الإناث التي وثقها المجتمع المدني وتلك التي أبلغت عنها الحكومة⁽¹¹³⁾، التي لم تنتشر أي أرقام في عام 2021. بيد أنها أبلغت عن إنشاء أكثر من 100 مركز للشرطة معني بقضايا المرأة متخصص في هذا المجال⁽¹¹⁴⁾.

62- وفيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات، أدرجت الحكومة مسألة تقليصه كهدف ذي أولوية في الخطة الوطنية لمكافحة الفقر وللتنمية البشرية (2022-2026)، وأكدت في عام 2021 أنها تمكنت من تقليصه إلى 37 وفاة لكل 100 000 مولود⁽¹¹⁵⁾، وهو ما يشكل انخفاضاً في وفيات الأمهات بنسبة 68 في المائة منذ عام 2006، حيث كان معدلها يبلغ 115 وفاة لكل 100 000 مولود. غير أن المنظمات الدولية لم تتحقق من صحة الانخفاض المتسارع منذ عام 2017، الذي لا يعكس الاتجاهات السابقة.

63- أما بخصوص التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل بشأن حقوق الفتيات⁽¹¹⁶⁾، فتجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود برامج للوقاية الأسرية وبروتوكول مشترك بين المؤسسات (المرسوم الرئاسي رقم 25-2020) لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال، يُقدَّر أن معدل الخصوبة بين الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 10 سنوات و19 سنة في نيكاراغوا هو الأعلى في أمريكا الوسطى، وأن معدلها بين الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 10 سنوات و14 سنة ضعف المتوسط المسجل في المنطقة⁽¹¹⁷⁾.

(108) A/HRC/42/16، الفقرتان 125-185 و125-238؛ E/C.12/NIC/CO/5، الفقرتان 20 و26.

(109) انظر https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf (بالإنكليزية فقط).

(110) انظر <https://oig.cepal.org/es/indicadores>.

(111) A/HRC/49/23، الفقرة 36.

(112) A/HRC/42/16، الفقرات 125-236، و125-237، و125-241، و125-244. حظيت كل هذه التوصيات بقبول الحكومة.

(113) A/HRC/46/21، الفقرتان 34 و35.

(114) انظر <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:126803-policia-nacional-inauguro-la-comisaria-de-la-mujer-numero-113-en-ticuantep>.

(115) انظر <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:125214-nicaragua-redujo-la-mortalidad-materna-en-68-entre-2006-y-2021>.

(116) A/HRC/42/16، الفقرات 125-207، و125-214، و125-237.

(117) انظر <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Fertility/>.

وإن كانت لا توجد بيانات رسمية حديثة. ومما لا يزال يطرح تحديات كبيرة عدم وجود خطة متعددة القطاعات وعدم تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بحمل المراهقات، بالإضافة إلى عدم استعادة سكان المناطق الريفية والمنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من برامج الوقاية الأسرية، إلى جانب عدم توافر وسائل منع الحمل المشار إليه سابقاً.

طاء - حقوق الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي

64- تلقت نيكاراغوا عدة توصيات باعتماد تدابير لحماية حق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها، بما في ذلك إعادة الأراضي التي يحتلها مستوطنون من غير السكان الأصليين، وبالتحديد في الاعتداءات التي يشنها على هذه الشعوب مستوطنون وأطراف ثالثة تحتل أراضيها، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة⁽¹¹⁸⁾. ولم تتلق مفوضية حقوق الإنسان أي معلومات عن التقدم المحرز في عملية إصلاح الأراضي ولا عن التحقيقات في هذه الاعتداءات⁽¹¹⁹⁾.

65- وفيما يتعلق بالتوصيات التي قدمتها اللجنة إلى الدولة بأن تضع وتنفذ، بالتشاور مع الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، إجراء ملائماً للمشاركة المسبقة والحرّة والمستتيرة بشأن أي تدبير يمس حقوقهم⁽¹²⁰⁾، وبأن تكفل عدم حلول سلطات أخرى "موازية" محل السلطات الشرعية للشعوب الأصلية⁽¹²¹⁾، لم تبلغ الحكومة أيضاً عن اتخاذ أي مبادرة في هذا الصدد.

ياء - حقوق فئات سكانية وجماعات أخرى تعيش حالة الضعف

1- الأطفال

66- فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل بشأن حقوق الطفل⁽¹²²⁾، خصصت نيكاراغوا، وفقاً للمعلومات الواردة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 72,7 في المائة من الإنفاق الاجتماعي في عام 2019 للأطفال والمراهقين، أي 7,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتجاوزت بذلك بلداناً أخرى في المنطقة. وتتعلق أوجه القصور الرئيسية الملاحظة بالحقوق الجنسية والإنجابية، المشار إليها في الفقرتين 59 و 64.

2- المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

67- هدفت التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل بشأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، التي حظيت كلها بقبول الحكومة، إلى زيادة تسليط الضوء عليهم، وإلى القضاء على العنف والتمييز ضدهم، والإفراج عن المحتجزين منهم منذ أحداث عام 2018⁽¹²³⁾.

(118) A/HRC/49/23، الفقرة 66(ط)؛ وA/HRC/42/16، الفقرتان 125-254 و125-255؛ وE/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 12(ج) و(د).

(119) A/HRC/46/21، الفقرات من 49 إلى 52؛ وA/HRC/49/23، الفقرات من 33 إلى 35.

(120) E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 12(أ).

(121) المرجع نفسه، الفقرة 12(ب).

(122) A/HRC/42/16، الفقرات 125-207، و125-214، و125-237، ومن 125-247 إلى 125-253، و125-175.

(123) المرجع نفسه، الفقرتان 125-46 و125-66.

68- ولا تزال الإحصاءات الرسمية تتسم بنقص البيانات بشأن العنف أو التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي أيار/مايو 2021، حُكم على رجلين بعقوبة السجن المؤبد القابلة للمراجعة بتهمة قتل امرأة مغايرة للهوية الجنسانية، وهذه أول حالة تطبق فيها هذه العقوبة بسبب ارتكاب جريمة من جرائم الكراهية.

69- واحتُجزت مغايرات الهوية الجنسانية اللواتي سُلبن حريتهن في سياق الأزمة في سجون الرجال وتعرضن لضروب من المعاملة التمييزية والمهينة⁽¹²⁴⁾.

كاف- التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان

70- منذ أن سحب نيكاراغوا، في آب/أغسطس 2018، دعوتها الموجهة إلى مفوضية حقوق الإنسان لزيارة البلد، ما فتئت المفوضة السامية تحت الحكومة على السماح للمفوضية بالعودة إلى البلد، وعلى استئناف التعاون البناء⁽¹²⁵⁾ والعمل مع آليات وهيئات حقوق الإنسان الأخرى⁽¹²⁶⁾. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، قُدمت إلى نيكاراغوا 28 توصية مماثلة، لم تقبل منها الحكومة سوى اثنتين⁽¹²⁷⁾.

71- ولم تسمح الدولة بعودة مفوضية حقوق الإنسان إلى البلد ورفضت تقاريرها، منذ أواخر عام 2020. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022، لم ترد أيضاً على رسائلها وطلباتها للمعلومات.

72- ولم ترد الدولة إلا على رسالة واحدة⁽¹²⁸⁾ من الرسائل المشتركة الـ 20 والرسائل الفردية الـ 13 التي وجهها إليها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة منذ نيسان/أبريل 2018. كما لم تسمح لهؤلاء المكلفين بولايات بزيارة البلد منذ عام 2009، رغم الدعوة الدائمة التي وجهتها إليهم في عام 2006، ورغم طلب خمسة منهم ذلك منذ عام 2018⁽¹²⁹⁾.

73- وفي عام 2019، نفذت نيكاراغوا جزئياً التوصية المتعلقة بالتعاون مع هيئات المعاهدات وقدمت ستة تقارير كان عليها تقديمها بين عامي 2010 و2013⁽¹³⁰⁾. وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، تحتم إرجاء دورات الاستعراض المقرر إجراؤها في عام 2020. وعُقدت أولها في تشرين الأول/أكتوبر 2021، أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشاركت فيها نيكاراغوا، ولكن "بصفة مستمع"، من دون الرد على أسئلة اللجنة⁽¹³¹⁾. ولم تشارك الدولة في دورتين أخريين، أمام لجنة مناهضة التعذيب في تموز/يوليه 2022⁽¹³²⁾ وأمام لجنة القضاء على التمييز العنصري في آب/أغسطس 2022⁽¹³³⁾.

(124) A/HRC/46/21، الفقرة 42.

(125) المرجع نفسه، 71(و)؛ وA/HRC/49/23، الفقرة 66(م).

(126) تقرير مفوضية حقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas"، en Nicaragua 18 de abril – 18 de agosto de 2018، الفقرة 19-16.

(127) A/HRC/42/16، الفقرات من 125-8 إلى 125-36.

(128) انظر الرسالة NIC 5/2018.

(129) الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والتعذيب، والمواد السامة.

(130) انظر https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/countries.aspx?CountryCode=NIC&Lang=SP.

(131) E/C.12/NIC/CO/5، الفقرتان 2 و3.

(132) انظر <https://ohchr.org/en/press-releases/2022/07/committee-against-torture-considers-situation-nicaragua-absence-delegation> (بالإنكليزية فقط).

(133) انظر <https://media.un.org/en/asset/k1r/k1rfw9qasz> (بالإنكليزية فقط).

74- ومنذ عام 2018، لم تصدق نيكاراغوا على أي معاهدة لحقوق الإنسان أو تتضمن إليها، خلافاً لما أُوصيت به⁽¹³⁴⁾.

رابعاً- متابعة التوصيات المقدمة إلى المجتمع الدولي وإلى مجلس حقوق الإنسان

- 75- أوصت المفوضة السامية المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان باعتماد تدابير لتقادي استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا، وبدعم الدولة في إيجاد حل للأزمة والوفاء بالتزاماتها الدولية⁽¹³⁵⁾.
- 76- وخلال الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك في مختلف الإعلانات والقرارات، أعربت دول شتى عن قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا وقدمت توصيات في هذا الصدد.
- 77- ويندرج أيضاً في إطار تنفيذ هذه التوصيات اعتماد مجلس حقوق الإنسان أربعة قرارات⁽¹³⁶⁾. وتدعو هذه القرارات الحكومة إلى التصدي للأزمة بطريقة قائمة على حقوق الإنسان، وسمحت لمفوضية حقوق الإنسان بمواصلة عملها في مجال الرصد والإعلام من خلال تقارير خطية وتحديثات شفوية ساهمت في استمرار إدراج حالة نيكاراغوا في جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان.
- 78- وبناء على التوصية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان بأن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان⁽¹³⁷⁾، أنشأ المجلس، بموجب قراره 3/49، فريقاً من خبراء حقوق الإنسان معنياً بنيكاراغوا، تشمل ولايته التحقق من الوقائع المتعلقة بالانتهاكات المزعومة وتحديد المسؤولين عنها.

خامساً- الاستنتاجات

- 79- تدهورت حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا تدريجياً منذ عام 2018 ولم تُبد الحكومة الإرادة السياسية للتصدي للأزمة من خلال الحوار وتنفيذ التوصيات التي قدمتها إليها آليات حقوق الإنسان. ويتجلى هذا التدهور في عدم إجراء إصلاحات مؤسسية وتشريعية تهدف إلى استعادة سيادة القانون والفصل بين السلطات، وفي العزلة عن المجتمع الدولي، وكذلك القيود الشديدة المفروضة على الحيز المدني، ومضايقة الأصوات المنتقدة، ووضع المحتجزين في سياق الأزمة.
- 80- وتشكل التوصيات التي قدمتها المفوضة السامية في جميع تقاريرها خارطة طريق تتضمن إجراءات ملموسة تتيح لنيكاراغوا إمكانية إيجاد حلول للتغلب على الحالة الحرجة الراهنة، بدعم من المجتمع الدولي.

(134) E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 54؛ وA/HRC/42/16، الفقرات من 125-1 إلى 125-7.

(135) تقرير مفوضية حقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas" en Nicaragua 18 de abril – 18 de agosto de 2018، الفقرتان 119-15 و119-16؛ وA/HRC/42/18، الفقرة 67؛ وA/HRC/46/21، الفقرة 72؛ وA/HRC/49/23، الفقرتان 67 و68.

(136) القرارات 2/40، و2/43، و2/46، و3/49.

(137) تقرير مفوضية حقوق الإنسان "Violaciones de derechos humanos y abusos en el contexto de las protestas" en Nicaragua 18 de abril – 18 de agosto de 2018، الفقرة 119-15؛ وA/HRC/49/23، الفقرة 68(ب).

سادساً - التوصيات

81- تحت مفوضية حقوق الإنسان نيكاراغوا بقوة على أن تنفذ في أقرب وقت ممكن التوصيات التي قدمتها إليها مفوضية حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان، والتي لم تنفذها بعد، ولا سيما المتعلقة منها بما يلي:

- (أ) استعادة سيادة القانون من خلال إصلاح قضائي يكفل استقلال السلطة القضائية وحيادها؛
- (ب) مواءمة التشريعات المحلية مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما قانون الانتخابات (رقم 1070 و1116)، والقانون رقم 1115، والقانون رقم 1040، والقانون رقم 1042، والقانون رقم 1055؛
- (ج) الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفياً الذين صدرت في حقهم أحكام، وإلغاء محاكماتهم وعقوباتهم؛
- (د) إعادة الحيز المدني، من خلال ردّ الشخصية القانونية والممتلكات إلى المنظمات التي جرى إغلاقها، وحماية حقها في العمل بحرية، والامتناع عن الإلغاء التعسفي للشخصية القانونية لمزيد من المنظمات ووسائل الإعلام؛
- (هـ) إزالة جميع العقوبات التي تيسر لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان منذ نيسان/أبريل 2018 الإفلات من العقاب، وتوفير سبل جبر الضرر لجميع الضحايا؛
- (و) السماح لمفوضية حقوق الإنسان بدخول نيكاراغوا والتعاون بفعالية مع هذه الهيئة.